كـــــلام أبـــيـــض

التستر على الفساد

■ جلال حسن

من الواضح أن التشخيص نصف العلاج، وهو العلامة الكبيرة بالتأشير على موضع الخطأ، وضع الإبهام على الجرح بالاستناد والكشف والإعلان والتحليل إلى رؤية دقيقة توضح بما لا يقبل الشك وبالحجج والبراهين الدامغة حالات الفساد الشاذة والتي تفتك باقتصاد البلاد نحو الهاوية.

وإذا كان الوزراء يحمون الفاسدين وغير جادين في مكافحة الفساد، بل ويعتقدون أن خير تعامل مع الفساد هو التغطية عليه، فإننا بكل تأكيد لسنا بحاجة إلى هكذا وزراء وندعو إلى إبعادهم وتغييرهم فوراً.

قاضي هيئة النزاهة رحيم العكيلي وفي مقابلة صحفية تحدث بكل وضوح وصراحة وقال: إن عيب الوزراء حين يتسلمون مسؤولية تنفيذية يعتقدون أنها ملك لعائلاتهم لذلك يمنعون الآخرين من الدخول إليها أو مكافحة الفساد فيها.

أذن وبمعنى مكشوف أن من يتستر على الفساد، يمثل الفساد بعينه وأكثر من ذلك، وقدر ما يتعلق الأمر بقضية حساسة وكبيرة وتهم جميع العراقيين، لكنه يكشف وبما لا يقبل الشك عن تصرف خطير في بعض رؤوس تحكم وزارات تحتاج إلى قلع وحالات بحاجة إلى معالجة جذرية، لان خطورة الأمر في تجذر التصرف على المستقبل القريب وما تؤول له أحوال البلاد. فإذا كان من يحمي المال العام يتصرف بهذه الصورة المرعبة فأي أثمان ستدفعها الأجيال القادمة؟

هل تحولت الوزارات إلى مقاطعات تسجل في دوائر الطابو "فرمانا" باسم الوزير الفلاني وحاشيته الباسلة وعشيرته التي تنتخي بالوزير أن يشغل أبناء عمومته على حساب الفقراء من المواطنين العاطلين عن العمل ومن الذين يتلقون المعاناة اليومية في نقص الخدمات وغياب الأمن، فبأي حق يمنع الوزير دخول لجان النزاهة إلى وزارته. ولماذا يحمي الموظفين الفاسدين ؟، أي مهزلة هذه تحاك علانية وبدون خجل بعد أن تصدر العراق وبجهود النشامى المرتبة الرابعة في أكثر البلدان فسادا في العالم وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

أي مهزلة نعيش بعد أن صارت وزارات البلديات والداخلية والصحة مثالا بالفساد المالي والإداري والمعلن في إصدار الأحكام والقضايا. هل يصدق ان يصدر ١٠١٦ حكما بحق متهمين بينهم ١١٠ متهمين بدرجة مدير عام وما فوق، وهذه الـ"ما فوق" تعني التسلسل العالي للمناصب الحكومية و٨٤ من مرشحي الانتخابات بتهمة تزوير الشهادات. طبعا هذا المكتشف من التزوير أما المخفي فلا يقدره مداه العالي بظل التستر والمشاركة السياسية التي خرجت من توزيع الغنائم على حساب الفقراء والمساكين.

قاضي النزاهة ومن مسؤوليته الوظيفية أجاب بتشاؤم كبير ردا على سؤال بشأن إمكانية معالجة الفساد في الوقت الحاضر والوقت المطلوب لذلك . قال:"لا يمكن التحدث عن الوقت نحتاج إلى وقت طويل"، ولم يحدده لكنه استدرك بقوله:"نحتاج منظومة من القوانين منها حق الاطلاع على المعلومات وحماية الشهود والمخبرين والشفافية وغيرها من القوانين".

لا أدري إن كنا ننتظر منقذا يأتينا من الغيب ويحررنا من الغيبوبة الثقيلة، ونحن نرى بأم عيوننا ما يجرى لنا كل يوم، ولكن الشعوب الحية تحمل منقذها معها وهو المغير بالطرق والطرق والطرق على أبواب الفساد حتى تخلع من مزلاجها لكي تنفتح على صباح جديد.

jalalhasaan@yahoo.com

رؤساء المجالس البلدية ينفون مسؤوليتهم عن تردي الواقع الخدمي

تظاهرات في أهوار الناصرية.. ومجلس المحافظة يحتاط بسياج من الحواجز الخرسانية العالية

□ الناصرية / حسين العامل

احدى التظاهرات في مدينة الناصرية

فيما تشهد محافظة ذي قار تظاهر العشرات من سكان ناحية الإصلاح المتاخمة لأهوار الناصرية أمس الأول مطالبين بتحسين الخدمات وتأمين مفردات البطاقة التموينية وزيادة التخصيصات المالية المخصصة لاعمار الناحية المذكورة، قامت فرق من الجهد البلدي بنشر المزيد من الروافد الخرسانية العالية جدا في محيط مبنى مجلس المحافظة.

ويعد هذا الاجراء خطوة استباقية للتظاهرات الجماهيرية التي من المتوقع ان تنطلق في محافظة ذي قار وعموم العراق في الخامس والعشرين من الشهر الجاري .

وقد قام المتظاهرون بمحاصرة مبنى المجلس البلدي في ناحية الاصلاح ٥٠ كم شرق الناصرية في الوقت الذي قام البعض الآخر منهم باستخدام الحجارة وقذفها على المبنى المذكور.

وقال مدير ناحية الإصلاح المهندس علي حسين رداد في اتصال هاتفي مع المدى:

إن أكثر من مائة متظاهر من سكان الناحية تظاهروا على مدى ثلاث ساعات أمام المجلس البلدي وتوجهوا إلى مقر مدير الناحية وقد كانت مطالبهم تتعلق بتحسين الخدمات وتأمين مفردات الحصة التموينية والطاقة الكهربائية وفرص عمل للعاطلين فضلا عن زيادة التخصيصات المالية للناحية من الموازنة السنوية للمحافظة.

مشيرا إلى أن الحكومة المحلية في الناحية أجرت مفاوضات مع وفد من المتظاهرين وتم على اثر ذلك تشكيل لجنة حكومية لدراسة المطالب وإيجاد الحلول لها إن كانت متاحة في الناحية ومخاطبة حكومة المركز بالمطالب الأخرى التي يتعذر على الناحية حلها أو لا تدخل ضمن صلاحيتها.

إلى ذلك وضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذها مجلس محافظة ذي قار لحماية مبناه من غضب المتظاهرين قامت فرق من الجهد البلدي بنشر المزيد من الروافد الخرسانية العالية جدا في محيط مبنى مجلس المحافظة.

ويعد هذا الإجراء خطوة استباقية للتظاهرات الجماهيرية التي من المتوقع أن تنطلق في محافظة ذي قار وعموم العراق في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وكان عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار حمود عبد الحسن قد طلب خلال اجتماع المجلس الذي عقد مؤخرا إعادة النظر في الإجراءات الأمنية في محيط المجلس واصفا الإجراءات التي اتخذتها القوات الأمنية لمواجهة التظاهرات في محيط مبنى مجلس المحافظة بغير الكافية.

ونقلت شبكة أخبار الناصرية عن مصدر مسؤول في مجلس محافظة ذي قار قوله:"انه منذ صباح أمس (الثلاثاء) تم وضع عدد كبير من الحواجز الكونكريتية أمام مبنى المجلس، في خطوة لحمايته من أي أعمال عنف قد تندلع في المدينة.

وأوضح المصدر أن نصب الحواجز جاء بعد ساعات فقط من فرض تعزيزات أمنية مشددة على المجلس بطلب من المجلس، حيث نشرت هناك المزيد من عجلات الهمر والقوات الأمنية.

وفي السياق ذاته دعا عدد من أعضاء مجلس محافظة ذي قار إلى تدارس الاستعدادات الواجب اتخاذها لاحتواء تظاهرات المزمع انطلاقها في محافظة ذي قار يوم ٢٥ شباط.

ودعا عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار حمود عبد الحسن خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته (المدى) إلى عقد جلسة خاصة ومغلقة لمجلس محافظة ذي قار لغرض مناقشة الاستعدادات الأمنية لمواجهة التظاهرات واحتوائها وكيفية التعاطي مع مطالب المتظاهرين واصفا الاستعدادات التي اتخذتها شرطة ذي قار لحماية مبنى مجلس المحافظة خلال التظاهرات الأخيرة بغير الكافية، مطالبا بخطة أمنية محكمة لحماية المجلس والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى، لافتا إلى وجود معلومات أمنية تشير إلى وجود جماعات لم يسمها تعمل على إثارة العنف خلال التظاهرة المذكورة.

ومن جانبه أثنى رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي على المقترح المطروح مشيرا إلى أن وفدا شعبيا من محافظة ذي قار يتكون من عدد من الشخصيات الاجتماعية والدينية تقدم بطلب لإجازة تظاهرة سلمية تنطلق يوم ٢٥ شباط الجاري منوها إلى أن الوفد تعهد بالمحافظة على سلمية التظاهرة وتشكيل وفد للتفاوض مع الحكومة المحلية على مطالب المتظاهرين كما اقترح أن يتوزع أعضاء مجلس محافظة ذي قار على الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة للقاء المتظاهرين والإشراف على عملية التفاوض معهم.

وإزاء ذلك قرر مجلس محافظة ذي قار تحويل جلسته العلنية إلى مغلقة والطلب من الإعلاميين مغادرة قاعة الاجتماع بغية مناقشة القضايا المطروحة.

وتشهد محافظة ذي قار حراكا شعبيا ورسميا استعدادا لتظاهرات يوم ٢٥ شباط الحالي الذي استبقته سلسلة من التظاهرات المطلبية في مركز المحافظة وعدد من الوحدات الادارية التابعة للمحافظة المذكورة .

وفي سياق موازٍ أصدرت المجالس البلدية في ذي قار بيانا خلال مؤتمر صحفي عقد أمس في مدينة الناصرية استنكروا فيه تصريحات بعض البرلمانين حول مسؤولية المجالس عن سوء الخدمات والفساد الإداري.

المؤتمر الصحفي الذي شهد حضور جميع رؤساء المجالس البلدية في ذي قار، حيث ألقى فيه رئيس مجلس بلدي الدواية حميد حسن صيهود بيانا أكد من خلاله استنكار رؤساء المجالس البلدية، لتصريحات عدد من البرلمانيين، حمّلوا خلالها لمجالس البلدية مسؤولية تدهور الخدمات.

مضيفا أن هذه التصريحات هي محاولة يائسة لتظليل المتظاهرين وحرف مسارهم وإجهاض المطالب المشروعة، وسعي للجعل من المجالس البلدية كبش فداء للمظالم والأخطاء.

وفي السياق ذاته أعلنت شرطة محافظة ذي قار أمس حالة الاستنفار القصوى في المحافظة اثر معلومات وصفتها الشرطة بالمؤكدة تشير إلى نية بعض الجماعات الإرهابية والبعثية إثارة العنف في المحافظة.

وذكرت الشرطة على موقعها الالكتروني (العيون الساهرة) إن المديرية العامة لشرطة محافظة ذي قار عقدت مؤتمرا امنيا موسعا للقيادات الأمنية للجيش والمديرية العامة لشرطة ذي قار وجميع المديريات الساندة التابعة لوزارة الداخلية صباح اليوم الثلاثاء، مقر المديرية العامة لشرطة المحافظة، برئاسة مديرها العام اللواء الركن صباح الفتلاوي.

وتقرر خلال المؤتمر الأمني دخول القوات الأمنية حالة الاستنفار القصوى اعتبارا من الساعة السادسة من صباح اليوم الأربعاء والى إشعار آخر على أن يكون قائد شرطة المحافظة اللواء الركن صباح الفتلاوي قائدا ميدانيا لجميع القوات في عموم المحافظة وتصدر أوامره للجميع وتكون ملزمة حسب توجيهات القائد العام للقوات المسلحة.

كما تقرر حصر الموافقات والتراخيص الخاصة بالمظاهرات بوزارة الداخلية فقط، على أن يتم وفق طلب رسمي يتضمن اسم الجهة المنظمة للمظاهرة ومكانها ووقتها وأهدافها.

وقرر المؤتمر منع حمل السلاح والهراوات وإلغاء جميع تراخيص حمل الأسلحة الممنوحة لجميع الشخصيات للفترة من يوم ٢٤ إلى يوم ٢٦ من الشهر الجاري وسيتم حجز جميع حاملي الأسلحة.

ولفت المؤتمر إلى وجود معلومات مؤكدة تفيد بمحاولة أذناب النظام السابق العبث بممتلكات الدولة داعيا المواطنين إلى عدم الاقتراب من المصارف والبنوك والمحافظة على ممتلكات بلدهم.

وكشف عن وجود نوايا إجرامية مبيتة من أعداء التجربة الديمقراطية لمهاجمة المتظاهرين بشتى الوسائل، مطالبا المواطنين باتخاذ الحذر الشديد وملاحظة العناصر المشبوهة والغريبة التي تحاول الاندساس بين المتظاهرين والفتك بهم.

طالبوا بإقالة مسؤولي البلدية والمجلس المحلي

أهالي مدينة الشعب يتذمرون من سوء الخدمات ويعلنون المشاركة بتظاهرات ٢٥ شباط

□ بغداد/يوسف الطائي

طالب أهالي مدينة الشعب الحكومة والبرلمان ومجلس محافظة بغداد بإقالة المجلس المحلي للمدينة، وإقالة المسؤولين في البلدية بسبب سوء الخدمات والفساد، ومحاسبتهم قضائيا.

وقال عدد من سكنة المدينة التقت بهم (المدى) أمس الثلاثاء : ان مدينة الشعب تعاني من ازمة حقيقية في توفير الخدمات وإعمار البنى التحتية للمدينة بسبب عدم اهتمام المجلس المحلي والبلدية بالمدينة بالرغم من المبالغ التي تخصص لهما والسبب غير معروف، مشيرين إلى أن مدينة الشعب أصبحت مدينة ترابية لا يمكن العيش بها. وأكد الأهالي أن الحالة أصبحت مزرية في المدينة ونحن مقبلون على فصل الصيف، مؤكدين مشاركتهم في تظاهرات الخامس والعشرين المقبلة احتجاجا على سوء الخدمات والفساد المستشري في الدوائر البلدية من اجل حل مشاكل مدينتهم البائسة.

وقال المواطن حيدر محمد: إن المدينة تعاني من انتشار النفايات بين أزقتها بصورة غير طبيعية بسبب عدم قيام المسؤولين في البلدية بتسيير عجلاتها لتنظيف المدينة، بالإضافة إلى اختفاء المنظفين الذين نشاهدهم في الشوارع الرئيسة فقط، موضحا أن حالة المدينة أصبحت لا تطاق ونحن مقبلون على فصل الصيف الذي تنتشر فيه الحشرات في المنازل بسبب النفايات، ودخان النفايات التي يقوم المواطنين بحرقها، بالإضافة إلى الرائحة الكريهة التي تجتاح مناطقها.

فيما أطلق المواطن ليث كاظم على مدينة الشعب التي يسكنها بـ(المدينة الترابية) بسبب انتشار الأتربة في شوارعها بسبب عدم تنظيفها بحيث أصبحت كتلا من الأتربة على تلك الشوارع، بحيث ترى الشوارع في الصباح والمساء في الصيف والشتاء وبقية الفصول مترية. وأضاف أن شوارع المدينة جميعها غير مبلطة وتنتشر فيها الحفر و(الطسات)، موضحا انه عندما تمطر السماء لعشرة دقائق فقط فانك أصبحت في مشكلة كبيرة لان الشوارع ستصبح مليئة بالطين لا تستطيع السير بها، بالإضافة إلى الحفر والمطبات وغيرها من الأمور التي أصبحت عقدة المواطنين في المدينة. مناشدا الحكومة والبرلمان ومجلس محافظة بغداد وأمانة بغداد بإرسال وفد عاجل إلى تلك المدينة والاطلاع ميدانيا على مشاكل أهلها ومحاسبة المقصرين والفاسدين من المسؤولين عن المدينة.

وأشار المواطن حسين عبد الله إلى: أن منطقتنا تعتبر من المناطق المنسية بسبب أنها تقع في أطراف بغداد، ما يجعل فرصة الاهتمام بها ضئيلة. وأضاف أن المسؤولين في أمانة بغداد ومحافظة بغداد لا يحاسبون البلدية والمجلس المحلي المسؤول عن مدينة بسبب عدم زيارتهم للمدينة والاطلاع على واقعها الحالي، مطالبا الجهات المذكورة بزيارة المدينة والاطلاع عليها وتوفير الخدمات لها ومحاسبة المقصرين والمفسدين من المسؤولين عن المنطقة.

فيما أكد حسام طاهر أن المنطقة تعاني من أزمة حقيقة في توفير الخدمات البلدية أساسا ومنها تبليط الشوارع وإزالة الأتربة منها، وتنظيف الأزقة والشوارع من النفايات، وصيانة المجاري، والاهتمام بالمدينة من خلال زرع الجزرات الوسطية بالورد وإنشاء متنزهات ترفيهية إلى المواطنين وغيرها من الأمور التي تجعل المواطن بحالة نفسية جيدة. وأشار إلى أن هذه المطالب مشروعة وعلى الدولة أن توفرها لأنها جزء من حياة المجتمع.

رئيس لجنة الإعمار في مجلس البصرة لـ المدى:

نحمل المركز الوطني للسيطرة النوعية ومختبر جامعة البصرة مسؤولية فشل المشاريع

□ البصرة / عماد كامل

كشف رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة البصرة مصطفى عطية عن فشل اغلب المشاريع التي نفذت في البصرة ضمن ميزانية المحافظة لعام ٢٠١٠ والأعوام التي قبلها بسبب ضعف الأداء الرقابي، وأضاف عطية في حديث للمدى: أن المواد الداخلة في عملية البناء والإعمار اغلبها غير مطابقة للمواصفات وقد ثبت أن نوعيات المقرنص المتداخل المستخدم في اكساء الأرصفة فشله سواء المستورد منه او المصنع محليا وهذه المواد اغلبها مخالف للسيطرة النوعية، موضحا ذلك بسبب استخدام هذا المقرنص لكون المقاول يحاول الاستيراد بارخص الاسعار لغرض تحقيق اكثر ارباح ونتيجة لذلك فشل المشاريع المقامة في البصرة، وحمل عطية المركز الوطني للسيطرة النوعية ومختبر جامعة البصرة مسؤولية فشل المشاريع لكونها تعطي نتائج الفحص المختبري غير موافق للمواصفات الفنية العالمية سواء المقرنص او أي مواد داخلة في عملية الإعمار وهذا أدى إلى فشل المشاريع في السنوات الماضية وسيؤدي الى فشل المشاريع في السنوات القادمة اذا بقي الحال على ما هو عليه وقال: "وهذا الخلل شخص منذ فترة طويلة ونحن بدورنا كمجلس محافظة نشخص هذا الخلل ونخاطب الدوائر المعنية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وقد بدأنا بوضع خطة لمحاسبة المقصرين سواء من المقاولين او المهندسين المشرفين على المشاريع،كما كشف عطية عن وجود اخطاء فنية في مشروع مجسر ساحة سعد إذ قال عطية لقد ثبت أن مجسر ساحة سعد شخص به أخطاء فنية إلا انه لم يتسلم إلى الآن من الجهات المنفذة ذات العلاقة وكل مشروع لم يتسلم يحدث فيه أخطاء فنية وستعالج هذه الأخطاء قريبا، وعن أهم المشاريع التي ستنفذ عام ٢٠١١ قال عطية إن اكبر مشروع ستنفذه محافظة البصرة ضمن موازنة عام ٢٠١٠ هو مشروع محطات الطاقة الكهربائية والتي تولد حوالي ٥٠٠ ميغاواط لمدينة البصرة وتم الاتفاق مع الحكومة المركزية على أن تكون من حصة البصرة باعتبار أنها تنفذ على نفقة الوزارة وهذا المشروع مصادق عليه من قبل مجلس المحافظة وقد خطى هذا المشروع خطوات كبيرة وننتظر فتح الاعتماد للشركات المنفذة أما المشروع الثاني فهو مشروع مجاري تأهيل منطقة القبلة بشكل كامل وهذا المشروع يعتبر ثاني اكبر مشروع وهو اكبر من مشروع المحطات الكهربائية من ناحية الكلفة إذ يقدر بـ٣٣٠ مليار دينار عراقي وسوف يعلن قريبا وهناك مشاريع كثيرة أخرى مهمة وخاصة في مجال نقل الطاقة بعضها أحيل على التنفيذ والبعض الآخر ينتظر المصادقة وهناك مشاريع خدمية ستشمل كافة مناطق البصرة من دون استثناء وخاصة في قطاع المجاري.

مشاريع خدمية

هذا وأكد مختصون في محافظة البصرة أن الفساد الإداري والمالي بلغ ذروته في اغلب مؤسسات الدولة في مدينة البصرة، منتقدين في الوقت نفسه ضعف الأداء الرقابي من قبل مجلس المحافظة والجهات المعنية، وأوضحوا أن على أعضاء البرلمان العراقي إجراء الإصلاحات اللازمة لكشف المتورطين في عمليات الفساد وتقديمهم للعدالة في عموم العراق، معربين عن استغرابهم من تصريحات مجلس المحافظة التي تؤكد باستمرار تفشي الفساد الإداري دون أن يتخذ أي إجراء رادع للحيلولة لمنع هذا الفساد أو الحد منه.

ويرى مراقبون انه وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هيئة ولجان النزاهة والدورات التوعوية لمنظمات المجتمع المدني في محافظة البصرة إلا أن آفة الفساد الإداري والمالي ما زالت تنخر بنية الدوائر والمؤسسات الحكومية وشكلت عقبة كبيرة في تطوير الخدمات التي تقدم للمواطن. حيث أكد مختصون أن كثير من الدوائر والمؤسسات مبتلية بالفساد وانه ليس باستطاعة القانون وحده أن يخلص الدوائر الحكومية من حالات الفساد الإداري والمالي ما لم يقترن بجانب تربوي وأخلاقي، مشيراً إلى أن هناك مرونة في قوانين مكافحة الفساد الأمر الذي يزيد منه.

ميسان تهدد بفرض عقوبات بحق الشركات المتلكئة.. وتشكل لجاناً للمتابعة

□ ميسان / رعد الرسام

في الوقت الذي هددت فيه محافظة ميسان أمس، الثلاثاء، بفرض عقوبات صارمة بحق الشركات المتلكئة بتنفيذ مشاريعها، دعت أصحاب الشركات إلى زيادة ساعات العمل إلى ١٢ ساعة يومياً بدلاً من ثماني ساعات. يأتي ذلك في غضون توجه لتشكيل لجان متخصصة لمتابعة المشاريع المتلكئة في المحافظة وخصوصاً تلك المنفذة من قبل الوزارات المتخصصة.

وأعرب علي دواي في تصريح صحفي أن الهدف من تشكيل هذه اللجان هو الوقوف على أسباب تلكؤ بعض المشاريع المهمة وزيارة الوزارات والوزراء المختصين في هذا المجال لأهمية ملف هذه المشاريع كونها مشاريع مهمة بالنسبة للمحافظة وخاصة بعضها يعد من المشاريع الإستراتيجية في المحافظة بحسب وصفه مضيفا " إن من أولويات سياستنا في هذه المرحلة هو الاهتمام بمشاريع التنمية والأعمار والإسكان وإكمال ما انتهى منه الآخرون وذلك لوجود مشروع متكامل في المحافظة ابتداه محافظ ميسان الأسبق من نقطة الصفر في إقامته مشاريع البنى التحتية والمشاريع الإستراتيجية ".

وتابع " سنكمل هذا الإنجاز في المحافظة مع الاستمرار بالمشاريع التي هي حالياً قيد التنفيذ وتهيئة بعض المشاريع الإستراتيجية وعرضها على الوزارات لغرض انجازها لإحداث طفرة نوعية في وضع المحافظة".

يأتي ذلك بوقت هددت محافظة ميسان، أمس الثلاثاء، بفرض عقوبات صارمة بحق الشركات المتلكئة بتنفيذ مشاريعها، داعية أصحاب الشركات إلى زيادة ساعات العمل إلى ١٢ ساعة يومياً بدلاً من ثماني ساعات.

وقال محافظ ميسان علي دواي بتصريحات صحفية أمس على هامش لقائه عددا من مدراء الدوائر البلدية في المحافظة، إن "إدارة المحافظة خصصت خلال الفترة الماضية نحو ستة مليارات دينار عراقي لتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في قطاع البلديات"، مبينا أن "الشركات المنفذة لتلك المشاريع سجلت إخفاقا كبيرا في المدة المحددة لتنفيذها".

وأضاف دواي أن "المشاريع المتلكئة تتضمن أكساء الطرق وإنشاء أرصفة على جوانبها ومشروع إكساء طريق مدخل مدينة العمارة من جهة طريق بغداد ممر الإياب بطول ٦ كم وبكلفة تصل إلى مليار و٨٠٠ مليون دينار والذي كان من المقرر انجازه خلال ١٥٠ يوما لكن العمل تأخر فيه أكثر من المدة المقررة، إضافة إلى مشروع اكساء طرق منطقة حي المعلمين الجديد بمركز مدينة العمارة بكلفة إجمالية تصل إلى ٥٤٨ مليون دينار ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم".

وتابع دواي أن "المشاريع الأخرى التي حصلت فيها إخفاقات في التنفيذ هي مشروع أعمال التبليط المنفذة من قبل مديرية بلدية العمارة ومشروع تبليط مدخل مدينة العمارة من جهة ناحية المشرح ومنفذ الشيب الحدودي المنفذ من قبل شركة أشور الحكومية للمقاولات بكلفة إجمالية تبلغ ثلاثة مليارات دينار"، مشيرا إلى أن "المشروع الأخير بدأ العمل فيه منذ شهر أيلول من العام الماضي، وبمدة انجاز حددت بـ ١٥٠ يوم ومن المفروض أن تصل نسبة الانجاز الآن ٨٦٪ إلا أن تلكؤ الشركة تسبب في تراجع نسبة الانجاز في المشروع إلى ٣٨ ٪ في الوقت الحالي".

ولفت دواي إلى أن "مشروع توسيع مدخل مدينة العمارة من جهة محافظة البصرة المنفذ من قبل شركة الهدى الأهلية بكلفة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دينار والذي بوشر العمل فيه منذ شهر آب من العام الماضي، وصلت نسبة الانجاز فيه ٤٠٪ فقط"، مؤكدا أن "المشروع كان من المؤمل انجازه خلال ١٢٠ يوما، بحسب المدة التي حددت له".

ودعا محافظ ميسان "الشركات المتلكئة بتنفيذ المشاريع إلى زيادة ساعات العمل إلى ١٢ ساعة يومياً بدلاً من ثماني ساعات للإسراع في انجاز المشاريع المحالة إليها"، مؤكدا أن "إدارة المحافظة ستفرض عقوبات قانونية صارمة بحق جميع الشركات المتلكئة بتنفيذ أعمالها من اجل الوصول إلى أعلى مستوى في التنفيذ من حيث الدقة واختصار عامل الزمن"، بحسب قوله.

يذكر أن محافظة ميسان ومركزها العمارة، ، تشهد تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية، في حين تعول إدارة المحافظة على الاستثمار الأجنبي في تنفيذ المشاريع المهمة والحيوية في جميع القطاعات.